منتجات الخزينة ومتطلبات إدارتها في المصارف الاسلامية

حالة مصرف البركة الجز ائري

Treasury products and management requirements in Islamic banks

The case of Al Baraka Bank of Algeria

أ.د. عبد القادر مطاي

جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر)، a.mettai@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2020/02/23 تاريخ القبول: 2020/06/05 تاريخ النشر: 2020/07/14

الملخص:

نتناول هذا البحث بعض الجوانب المهمة في منتجات الخزينة بالمصارف الإسلامية، متطلبات ادارتها، ادارة الاصول والخصوم وضوابطها الشرعية والتي من خلالها يتم إدارة السيولة النقدية سواء بالعملة المحلية أو العملات الأجنبية بالمصرف وتحقيق المعادلة الصعبة وهي الاحتفاظ بأقل قدر من السيولة بما يفي بالإلتزامات المالية والنقدية اتجاه المتعاملين.

الكلمات المفتاحية: المصارف الاسلامية، منتجات الخزينة، إدارة الاصول والخصوم.

تصنيف JEL: G21, P34, P43

Abstract:

This section deals with some important aspects of treasury products in Islamic banks, their management requirements, management of assets and liabilities and their legal controls, through which liquidity is managed either in local currency or foreign currency in the bank and achieving the difficult equation is to maintain the minimum amount of liquidity to meet the financial and cash obligations towards To achieve the best possible use of investment funds reflected on the profits of the bank and then on the profits of shareholders and depositors.

Keywords: Islamic Banks, Treasury Products, Asset Management and Liabilities.

JEL Classification: G21, P34, P43

المؤلف المرسل: عبد القادر مطاي، **الإيميل:** a.mettai@univ-chlef.dz

1.مقدمة: أدى التطور السريع في وسائل الاتصالات وثورة المعلومات الذي صاحب النشاط المتزايد في التجارة العالمية وانتشار عمليات التجارة الالكترونية، إلى استحداث وسائل ومنتجات جديدة تواكب هذا التطور وهذا بهدف إجراء مختلف التحويلات والعمليات المالية بين المؤسسات المالية والمصرفية تقليدية كانت او إسلامية، من بين هذه المنتجات أو العمليات نجد عمليات الخزينة التي تمثل أهم الوظائف الفنية والتقنية في عمل البنوك من حيث الدور الذي تقوم به في موازنة المراكز المالية والإدارة الفعالة للسيولة النقدية والمخاطر المتعلقة به من جهة أو من حيث الأهداف التي تسعى لتحقيقها كرفع عوائد وصافي الدخل للبنوك بمختلف أنواعها وكذا التقليل من مختلف المخاطر التي تواجهها.

من خلال ما تقدم يمكن تعريف إدارة الخزينة على أنها التخطيط والتنظيم والتحكم بالنقد في المؤسسة المالية والمصرفية، بهدف تحقيق أفضل عائد ممكن وتقليل تكلفة الأموال المستخدمة، بالإضافة إلى وضع وتنفيذ برامج فعالة للتواصل مع العملاء والمستثمرين لتعزيز الثقة لديهم في التعامل مع المصرف.

1.1. الهدف من الدراسة: إذا نظرنا الى الطبيعة الديناميكية للأسواق المالية في الوقت الحالي فإن كل مؤسسة مالية ومصرفية معرضة لعدد من التحديات المالية المعقدة، مثل إدارة السيولة وإدارة التدفقات المالية وتقلبات معدلات الفائدة ومخاطر السوق ومخاطر أسعار الصرف ..الخ، لذا فإن إنشاء إدارة الخزينة في المصارف هو مطلب أساسي للمساعدة في تحقيق أهداف واستراتيجيات المصرف المراد تحقيقها، بالإضافة الى الارتقاء بتقديم أفضل الخدمات المصرفية والمالية .

2.1. أهمية الدراسة: بالنظر إلى الطبيعة المالية والخصائص المميزة للمصارف الاسلامية في مجال تعاملاتها والخدمات التي تقدمها لمختلف الأعوان الاقتصاديون كونها تعمل وفق مبادئ الشريعة الاسلامية وحتى تتمكن من الاستمرار والمواصلة في تقديم خدماتها كان لزاما عليها انشاء مصلحة خاصة تعمل على تحقيق اهدافها تتمثل في إدارة عمليات الخزينة.

3.1. مشكلة البحث: نحاول من خلال هذه الورقة البحثية الاجابة على التساؤل التالي: فيما تتمثل منتجات الخزينة وماهي متطلبات إدارتها في المصارف الإسلامية؟ والاجابة قمنا بدراسة حالة مصرف البركة الجزائري؟

4.1. فرضيات البحث: كفرضية عامة للبحث يمكن القول ان أهم هذه المتطلبات تتمثل في ضرورة تحقيق المواءمة بين مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية حيث أن معظم الأوعية الإدخارية لدي المصارف الإسلامية تتميز بأنها ودائع قصيرة الأجل في حين يوجد لدي المصرف عمليات تمويل تحتاج إلى فترات متوسطة وطويلة الأجل، وتقوم إدارة الخزينة بالعمل على تدبير تلك الموارد بحيث تحافظ على توفير السيولة النقدية للتمويل مع المحافظة على توفير السيولة في مواعيد استحقاقها لأصحاب الودائع.

5.1. منهج وأدوات البحث: اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي بأداته الوصف والتحليل كما اعتمدنا على مجموعة من الأدوات وهي:

- المسح المكتبي وذلك بهدف التعرف المراجع والبحوث والدراسات التي لها صلة بموضوع بحثنا، ونظرا لحداثة البحث فإن معظم المراجع المعتمدة هي عبارة عن بحوث ودراسات نشرت في دوريات متخصصة أو قدمت في شكل أورق بحثية في الملتقيات العلمية، بالإضافة إلى البحوث العلمية المقدمة في شكل رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه، وكذلك الدراسات والبحوث على شبكة الانترنت.

6.1. محاور الدراسة: نعالج في هذه الورقة البحثية عمليات ومتطلبات إدارة الخزينة في المصارف الاسلامية معرجين على واقعها في مجموعة مصرف البركة وخاصة مصرف البركة الجزائري، من خلال التطرق إلى مجموعة من المحاور تتمثل في:

2. مميزات الصيرفة الإسلامية: يعرف المصرف الاسلامي على أنه مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الاموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الاسلامية بما يخدم مجتمع التكافل الاسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع الاموال في المسار الاسلامي (عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي 1998) .

كما تعرف كذلك على أنها: مؤسسة مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها فعالا يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية (محسن أحمد الخضيري، 1995). إن مفهوم المصارف الاسلامية يتضمن العناصر الأساسية التالية (عوف محمود الكفراوي 2001):

-الالتزام بأحكام الشريعة الاسلامية وحسن اختيار القائمين على ادارة الاموال.

- الصراحة والصدق والشفافية في المعاملات وتنمية الوعي الادخاري.

- تحقيق التوازن في مجالات الاستثمار وأداء الزكاة المفروضة.

كما تتميز المصارف الاسلامية بالخصائص التالية:

1.2. الإلتزام بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية: من خلال:

- عدم التعامل بالفائدة اخذا أو عطاءا: أي أنها لا يمكن أن تعطي فائدة مقابل الموارد التي تحصل عليها من المتعاملين معها أي أصحاب الحسابات لديها وبكافة أشكالها، كما أنها لا يمكن أن تأخذ فائدة من المتعاملين معها عند استخدامها للموارد لديها (فادي محمد الرفاعي، 2004)، وهو ما تم إقراره بالإجماع في المجاميع الفقهية وكان ذلك لأول مرة خلال مجمع البحوث الاسلامية الذي عقد بالقاهرة سنة 1965 والذي حضره 85 عالما وفقيها ممثلين ل 35 دولة اسلامية (قسول أمين ،2016).

- الالتزام التام والكامل بقاعدة الحلال والحرام عند قيامها بأعمالها وأنشطتها: أي يجب أن تقتصر في تجميع الموارد على المال الحلال فقط وان تستخدمها في المجلات الحلال (فليح حسن خلف، 2006) .

- الاستثمار في المشاريع الحلال: أي تلك المشاريع الغير محرمة كتجارة المخدرات او تجارة الخمور وغيرها وإنما في المشاريع التي تحقق النفع للمجتمع والحفاظ على ثرواتها وتنميتها (صالح صالحي ،نوال بن عمارة ،2003).

- التطبيق العملي لفقه المعاملات يمثل جزء من الإسلام بشموله للعبادات والمعاملات والأخلاق في كل لا يتجزأ.

- تجنب الإسراف والتبذير-الجهالة-الاستغلال (وإذا كانت النواهي تمثل الحرام والمكروه فان الأوامر تمثل الواجب والمندوب وبينهما يكون المباح حيث يعطي المنهج الاسلامي اليسر الذي يجعله مناسبا لكل زمان ومكان وبهذا تكتمل عالمية المنهج (محمد البلتاجي ،2010).

2.2. تطبيق الوساطة المالية بالصيغ التمويل الاسلامية: المصرف الإسلامي مؤسسة مالية تقوم بالوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين في إطار صيغ تمويل مشروعة، ويوضح هذا الأساس الدور الرئيسي للمصرف الإسلامي باعتباره وسيطا يعمل على تنمية وجذب المدخرات من كل أفراد المجتمع باعتبارهم أرباب أموال والمصرف عامل عليها، ومن ثم يقوم بتوظيف الأموال مع المستثمرين من خلال صيغ تمويل إسلامية كالمشاركة والمرابحة وغيرها.

3.2. ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية: بما أن المصرف يقوم باستثمار الأموال بنفسه أو بالمشاركة مع الغير، وهو بذلك لا يقرض ولا يقترض، وإنما يسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال تطبيق مبادئ الاقتصاد الحقيقي في المعاملات المالية، ومن الخدمات الاجتماعية التي تقدمها المصارف الاسلامية (فادي محمد الرفاعي ،2004):

- تقديم خدمة جمع وتوزيع الزكاة من المتعاملين مع المصرف وغيرهم.

- تقديم القروض الحسنة لمواجهة حاجات اجتماعية ملحة.

- المساهمة في المشاريع الاجتماعية والاعمال الخيرية الهادفة الى تطوير المجتمع المحلي.

4.2. المشاركة في الأرباح والخسائر: الأساس الذي تقوم عليه المصارف الإسلامية هو المشاركة في الأرباح والخسائر تطبيقاً للقاعدتين الشرعيتين: الأولى: " الغُنم بالغُرم " الغُنم يعني المكسب والغُرم يعني الخسارة فعلاقة المصرف مع المودعين تُؤسس على عقد المضاربة الشرعي ومن ثم يتم توظيف الأموال إما مباشرة في مشروعات تملكها المصارف الإسلامية أو مشاركة الغير في مشروعات صناعية أو زراعية أو تجارية ويتم اقتسام العائد بين المودعين والمستثمرين وفق نسب مئوية محددة مسبقا توزع من ناتج النشاط.

الثانية : قاعدة الخراج بالضمان: أي أن الذي يضمن أصل شيء جاز أن يحصل على ما تولد عنه من عائد، وفي المقابل يتحمل ما يخرج عنه من خسارة، وعلية يساغ للشخص أن يتقبل العمل ويتعهد بإنجازه لقاء أجر معلوم ثم يتفق مع آخر على القيام بهذا العمل بأجر أقل من الأول ويربح هو فرق ما بينهما حلالا طيبا لمجرد أنه ضمن العمل دون أن يقوم به (برابح دلال –2018).

5.2. **وجود هيئة للرقابة الشرعية:** وهذا بهدف ضمان احترام ضوابط المعاملات المالية الاسلامية وكذا ضمان التزام المصرف بأحكام الشريعة الاسلامية في جميع معاملاته.

3. أهداف ومهام إدارة الخزينة: إن أهم أدوار الخزينة وأدقها وأكثرها تعقيداً ما يسمى بإدارة المخاطر أي العمل على جعلها عند المستوى المقبول له والسيطرة عليها ولتحقيق هذا الغرض لا بد من:

- تأمين وتوفير وإدارة الأموال اللازمة لدعم عمليات المصرف اليومية ويشمل ذلك إدارة أصول وخصوم المصرف (سمير الشاعر،2010).

-تصميم وتنفيذ ما يلزم من خدمات ومنتجات لتستخدم كأدوات ووسائل لإدارة المخاطر ويشمل ذلك مخاطر معدلات الربح ومخاطر عمليات تبادل النقد الأجنبي(عبد العزيز بن سعد الدغيثر من الموقع http://alphabeta.argaam.com/article/detail/100417).

- توفير السيولة النقدية في حسابات البنك بالعملة المحلية والعملات الأجنبية لمواجهة المدفوعات المرتبطة بالعمليات المصرفية الجارية وتحديد الفائض من السيولة واستثماره في ضوء الأسعار المتاحة وبأقل تكلفة ممكنة.

- تحقيق أعلى عائد استثماري وذلك من خلال توقع وتحديد الفرص الأمثل للاستثمار والعمل في الوقت نفسه على إدارة وتخفيف نسبة المخاطرة.

- تقديم مجموعة متكاملة من المنتجات المصرفية سواء التقليدية أو المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية اعتمادا على طبيعة نشاط المصرف.

- المحافظة على رضا العملاء واستمرار نمو استثماراتهم المالية في المصرف وذلك من خلال تقديم حلول مالية تناسب احتياجات كل الشرائح من عملاء المصرف .

- إدارة ميزانية المصرف وإدارة الفائض والعجز في التدفقات النقدية وإيداع الفوائض المالية في سوق الودائع بين المصارف.

-إدارة عمليات التداول في أسواق المال من خلال توافر بنية أساسية ترتكز على نظام متطور ومتكامل.

- تزويد المصرف بقنوات اتصال مباشرة بالأسواق المالية المحلية والدولية والقدرة على تحليل هذه الأسواق.

- طرح أفكار استثمارية جديدة لجذب المزيد من المدخرات التي تسعى للاستثمار وفق أحكام الشريعة الإسلامية والتي هي في الواقع خارج الجهاز المصرفي خوفا من الوقوع في فخ الربا أو التعامل المالي المحرم (غسان الطالب من الموقع: http://www.ammanxchange.com/art).

- التنبؤ بالتدفقات النقدية بهدف معرفة الاحتياجات من أموال الاستثمار أو الاقتراض لتقديم اشارات انذار مبكر الى الادارة العليا حول قضايا ومسائل الاعمال التي يمكن أن تؤثر في الارباح.

- تقديم الخدمات الاستشارية للعملاء فضلاً عن تقديم أفضل الحلول الاستثمارية.

- تحليل اتجاه معدل الارباح بصورة منتظمة حيث تستخدم هذه التحليلات لتوجيه اقسام الاعمال المختلفة داخل المصرف لاتخاذ القرار الصحيح في حساب تكلفة التمويل والودائع.

- التحكم ومراقبة مراكز العملات الاجنبية في كل اقسام المصرف وفروعه بناء على سياسته وتبعاً للضوابط والخطوط العريضة الموضوعة من قبل لجنة الاصول والخصوم.

- بناء محفظة استثمارية تحقق عائداً جيداً مع المحافظة على تحقيق التوازن بين مستوى الربحية ودرجة المخاطر.

4. منتجات الخزينة في المصارف الإسلامية: تتمثل في:

- **عقود العملات الأجنبية الفورية** :يقصد بها استبدال عملة بأخرى بسعر السوق الحالي وعادة ما تكون التسوية في غضون يومي عمل (سمير الشاعر،2010).

- **عقود العملات الأجنبية الآجلة** :بمعنى استبدال العملات التي تنطوي على شراء أو بيع عملة معينة مقابل أخرى في موعد متفق عليه في المستقبل وذلك بسعر متفق عليه مسبقاً يسمى سعر الصرف الآجل.

- **تجارة العملات الأجنبية - الشراء / البيع** :عقد خيار العملة هو عقد يدفع العميل بمقتضاه عربون للمصرف للحصول على حق بدون الالتزام بشراء أو بيع مبلغ محدد من العملات الأجنبية بسعر صرف متفق عليه في موعد محدد سلفاً، وقد كان رصيد تحويل العملات الأجنبية في مصرف البركة الجزائري لسنتي 2014 و2015 يقدر بـ :23.964 الف دولار أمريكي و**42,424** الف دولار أمريكي على التوالي(التقرير السنوي لبنك البركة ،2015).

- **إدارة الحسابات الخارجية:** تستخدم هذه الحسابات لتحويل جميع تعاملات النقد الأجنبي مثل حوالات الشيكات، التمويل التجاري ومعاملات الخزينة، وتتم عمليات التحويل بين حسابات المصرف في الدول الأجنبية لتسديد التزاماتها تجاه عملائها ولإتمام الصفقات،

ويسمى حساب المصرف في المصارف الأجنبية بـ (Nostro) وحساب المصارف الأجنبية لدى المصرف المحلي بـ (Vostro) (محمد البلتاجي ،2010).

- **مرابحة السلع** :مرابحة السلع هي منتج يستخدم لاستثمار الأموال حيث يمكن للمؤسسات المالية والمصارف الأخرى استثمار المبالغ وذلك عبر الدخول في صفقة مرابحة السلع والحصول على ربح يشكل الفارق بين سعري شراء وبيع السلعة.

- **الوكالة الاستثمارية** :الوكالة الاستثمارية هي منتج يستخدم لاستثمار الأموال حيث يمكن للمستثمر تحقيق ربح متوقع عند توقيع عقد وكالة يلعب المستثمر دور الموكل بينما يقوم البنك بدور الوكيل الذي يستثمر المبالغ في مجموعة من الأصول المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

- **تبادل معدلات الربح** :من خلال تنفيذ سلسلة من العقود الأساسية للتداول في بعض الأصول وفقا لمفهوم المرابحة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

- **تبادل معدلات الربح بين عملتين مختلفتين بالطريقة الإسلامية** :للتحوط ضد مخاطر العملة ومعدلات الربح المستقبلية.

- **الصكوك** :يمثل الصك وثيقة أو شهادة تقوم على أصل أو أصول شركة معينة ويدفع كل صك نسبة من الربح بصفة ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنوية حسب الهيكل المحدد حيث عرَّفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية الصكوك بأنها: وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في ملكية موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أُصدرت من أجله (من الموقع http://www.arabnak.com).

كما أصدر بنك البركة (فرع باكستان) صكوكا تتضمن صكوك مضاربة مطلقة خاصة ثانوية غير مضمونة بإجمالي 16,708 ألف دولار أمريكي سنة 2015 و20,508 ألف دولار أمريكي2014، إن الهدف من إصدار هذه الصكوك هو الامتثال بالمتطلبات التنظيمية المتعلقة بنسبة كفاية رأس المال لبنك البركة باكستان، إن مدة هذه الصكوك سبع سنوات وتستحق في سنة 2021 يبدأ السداد الرئيسي لهذه الصكوك بعد ستة اشهر من تاريخ السحب وستكون نصف سنوية علي أساس القسط الثابت(التقرير السنوي لمجموعة مصرف البركة ،2015).

- **المرابحة:** وهي عملية إقراض واقتراض إسلامي بين المصارف المحلية والربح من هذه العملية هو ربح المصرف الذي يتمثل كنسبة من سعر وحدة المعدن وغالباً تتم هذه العملية بنفس اليوم أي البيع والشراء بنفس اليوم، علماً أن هذه العملية تتم بين ثلاثة أطراف: المصرف والوسيط والمشتري والطرف الذي يدير عملية بيع المعدن هو(BROKERAGE) وهي شركة تضم عدداً من المصارف ومهمتها إيجاد المصرف المشتري للمعدن المراد بيعه.

خلال سنة2015 ، حصل مصرف البركة التركي على 715 مليون دولار أمريكي تمويلات مرابحة بالدولار الأمريكي و التي تحمل معدل ربح سنوي يتراوح بين 1.59 % إلى 2.64 % لأكثر من سنة واحدة، تمويلات المرابحة التي تم الحصول عليها في سنة 2013 تم استحقاقها وسدادها في2015 وخلال سنة 2014 أصدر المصرف التركي صكوك مدرجة في البورصة الإيرلندية وذلك لمدة 5 سنوات مع معدل ربح متوقع بنسبة 6.25 % وخلال سنة 2015 قام المصرف بصفة اختيارية باتخاذ التدابير لإدارة مخاطر السوق لحاملي الصكوك فيما يتعلق بمحفظة الموجودات وبالتالي يتم إثبات الموجودات البالغة 178.5 مليون دولار أمريكي والتي تمثل 51 % من مجموع اشتراكات الصكوك

كجزء من موجودات المجموعة وتم تصنيف اشتراكات الصكوك المتعلقة إلى حد تلك الموجودات على أنها تمويلات طويلة الأجل(التقرير السنوي لمجموعة مصرف البركة ،2015).

- **مرابحة العملات المزدوجة** :تتكون عناصر هذا المنتج من صفقة مرابحة عادية بالسلع ووعد من جانب العميل وحده بشراء عملة معينة بسعر متفق عليه سلفا بتاريخ الاستحقاق وذلك في حالة بلوغ سعر التحويل.

- **البيع بالآجل:** وهو ما يعرف بالتورق والهدف منه إقراض العميل بطريقة إسلامية وتتم هذه العملية عن طريق بيع بضاعة أو منتج للعميل على أن يسدد المبلغ في وقت معين يحدده الطرفان، وللعميل حرية التصرف بالسلعة إما بالاستفادة منها أو عن طريق تسييل هذه السلعة.

- **الوكالة**: هو أن يكون المصرف وكيلاً عن العميل في التصرف في أمواله وذلك باستثمارها في أسواق المعادن وهذا المنتج يعد منتجاً جديداً في إدارة الخزينة وفكرة هذا المنتج أن يقوم العميل بشراء معدن عن طريق المصرف مع الخصم من حساب العميل وأن يقوم ببيع المنتج إلى المصرف مرة أخرى ولكن بيعاً آجلاً بنسبة ربح محددة(احمد بن عبد الرحمان الجبير على الموقع http://www.alriyadh.com/394829).

- **إدارة الأصول والودائع** :يقدمها المصرف عبر لجنة الأصول والودائع المهتمة بمختلف المسائل المتعلقة بالسياسة الهيكلية كإدارة وتوجيه السيولة مع مراعاة مختلف المعايير المالية.

ومما سبق يمكن القول أن المصرف الناجح هو الذي يستطيع تنويع نشاطه وتحقيق الاستفادة القصوى من الفرص المتاحة له في السوق والذي يهتم بعمليات الخزينة ومراقبة مخاطر السوق مما يجعل قدرته على اتخاذ القرارات السليمة كبيرة، إن دراسة مخاطر السوق بالمصرف تهتم بتحديد العوامل المؤثرة على مستوى السيولة النقدية وعلى قيمة عمليات تبادل العملات وعقود الصرف الآجلة والعائد المستحق على إجمالي الأصول وعلى الالتزامات بالميزانية

5. لجنة إدارة الاصول والخصوم في المصرف الاسلامي: إن إدارة الأصول والخصوم في المصارف الإسلامية أمر في غاية الأهمية لأن حجم ودائع حسابات الاستثمار والحسابات الجارية كبير لذلك يقع على عاتق مدير الخزينة في هذه المصارف عبء كبير فقد يصل حجم هذه الودائع إلى عشرة أضعاف رأسمال المصرف أو أكثر وهذا ما قد يؤدي إلى احتمالية الوقوع في خطر السيولة.

تحدد هذه اللجنة العديد من المعايير التي تسير إدارة الخزينة حيث تقوم بتحديد تكلفة الموارد وتسعير الخدمات التي تمثل مقياسا لمدى كفاءة الخزينة، وتعتبر ادارة الأصول والخصوم بالعملة المحلية والعملات الاجنبية من أهم مسؤوليات الادارة العليا بالمصارف كما تقوم بـ:

- تخصيص السيولة النقدية عن طريق دراسة حجم العمليات المستقبلية المتوقعة بغرض الاحتفاظ بالحد الادنى من النقدية، ويتم تقدير حجم العمليات المتوقعة عن طريق مراجعة حجم العمليات التى تمت فى الماضى من جانب والتوقعات المستقبلية من جانب آخر باعتبار أن وجود حجم كبير معطل من النقدية ينتج عنه فقدان عوائد مصرفية بينما الاحتفاظ بحجم نقدية ضئيل أو حجم لا يغطى الاحتياجات الفعلية يؤدى الى اضطرار البنك الى اللجوء لبيع أصول لديه (سندات، أذون خزانة ... الخ) مقابل سيولة فى وقت غير ملائم أو اقتراض سيولة نقدية من سوق المال بأسعار مرتفعة ومن الممكن أن يكون الاقتراض من السوق غير متاح فى كل الأوقات
- تسعير القروض والتسهيلات وقياس المدى الأمثل للعوائد المحققة منها.

- تحقيق التوازن عند توزيع الاصول والخصوم بين الاستثمارات والقروض في ضوء الأهمية النسبية لكل من الارباح والمخاطر من جانب والسيولة والعائد من جانب آخر.

- متابعة التدفقات النقدية للقروض والتسهيلات طبقا لمواعيد استحقاقها ومدى توافر المصادر البديلة لتغطية أي نقص في السيولة.

- تحديد تكلفة التمويل وكذلك وضع السياسات والأسس التوجيهية لذلك.

6. متطلبات إدارة الخزينة بالمصارف الإسلامية: حتى تتمكن المصارف الاسلامية من إدارة خزينتها بكفاءة وفعالية لابد من:

- **إلتزام المصارف الاسلامية بالتعاون مع المصرف المركزي:** تلزم المصارف المركزية المصارف الإسلامية بالقوانين والتعليمات الخاصة كالتزام بأدوات السياسة النقدية كنسبة الاحتياطي النقدي ومعدل إعادة الخصم وهذا ما يؤدي بالمكلفين بإدارة الخزينة بالمصرف الاسلامي بالمراقبة اليومية لتلك الأرصدة لدي المصرف المركزي بحيث تضيف أو تخصم من الرصيد لديه وفق أرصدة ودائع العملاء اليومية.

- **تفعيل التعامل بالأدوات المالية الإسلامية في الأسواق المالية:** إن التعامل بالمنتجات والأدوات المالية الاسلامية في الأسواق المالية يؤدي بإدارة الخزينة إلى إيجاد مجالات وبدائل للاستثمار الإسلامي في الأسواق المالية وخاصة قصيرة الأجل.

- **متطلبات إدارة السيولة بالعملة المحلية والعملة الأجنبية:** يجب العمل على إدارة السيولة سواءً كانت بالعملية المحلية أو الأجنبية لتسهيل عملية الاستفادة من فوائض السيولة لدي المصارف الإسلامية وتوفيرها لمن لديه عجز في السيولة النقدية.

- **الامتثال بالشريعة الإسلامية:** تنشأ مخاطر الامتثال بالشريعة الإسلامية عن الإخفاق في الامتثال بقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية وهي بالتالي مماثلة في ذلك لمخاطر السمعة، تشمل هذه المخاطر أيضا مخاطر العقوبات القانونية أو الرقابية التي قد يتعرض لها المصرف أو الوحدات التابعة له نتيجة الإخفاق في الامتثال بمتطلبات القوانين والأنظمة توجد لدى مجموعة مصرف البركة سياسة التزام تنص على تقييم مخاطر الامتثال وتنفيذ ضوابط مناسبة والتأكد من فعاليتها وتصحيح الأخطاء والقضاء على الاستثناءات، كما توجد لدى الوحدات التابعة للمجموعة أنظمة وأدوات تحكم بما في ذلك هيئة الرقابة الشرعية الخاصة بكل وحدة لتأمين الامتثال بجميع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، وبموجب ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تم الحصول على مصادقة هيئة الرقابة الشرعية على أن المجموعة ملتزمة بمعايير ومبادئ الشريعة الإسلامية.

- **ضرورة تحقيق المواءمة بين مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية:** تتميز معظم الأوعية الادخارية لدي المصارف الإسلامية بأنها ودائع قصيرة الأجل في حين يوجد لدي المصرف عمليات تمويل تحتاج إلى فترات متوسطة وطويلة الأجل، وتقوم إدارة الخزينة بالعمل على تدبير تلك الموارد بحيث تحافظ على توفير السيولة النقدية للتمويل مع المحافظة على توفير السيولة في مواعيد استحقاقها لأصحاب الودائع.

7. مصرف البركة الجزائري: نتناول من خلال هذا المحور العناصر التالية:

1.7. تحليل المؤشرات المالية لمصرف البركة الجزائري :خلال السنوات الماضية وفي الآونة الحالية تزايد رضا العملاء وثقتهم اتجاه المصرف حيث سجلت الأموال المودعة من قبل العملاء ارتفاع بمعدل سنوي يتراوح ما بين 15% و 20 % ما سمح لأصحاب المشاريع بتحقيق استثماراتهم من خلال طرح تمويلات مناسبة وبتكاليف منافسة وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن هذه العملية سمحت بإنجاز وتحقيق المئات من المشاريع المثمرة للعملاء والمصرف على حد سواء وبالتالي دفع عجلة التنمية ودعم الاقتصاد الوطني، هذا وبالرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة الناجمة عن تهاوي أسعار المحروقات تم تسجيل نتائج إيجابية نهاية سنة 2015 حيث سجلت إيداعات

العملاء ارتفاعا تاريخيا وصلت نسبته إلى 23 %، كما عرفت التمويلات المقدمة في إطار التدابير المتخذة من قبل السلطات العمومية بغية تشجيع الاستثمارات نموا بنسبة 09 %خاصة الموجهة لتمويل الاستثمارات المتعلقة بإنتاج السلع كبديل للصادرات.

كما ارتفع رصيد التمويلات الممنوحة للزبائن سنة 2015 من 80.88 مليار دج سنة 2014 إلى أكثر من96.45 مليار دج أي بنسبة قدرها 19,03 % مقارنة بسنة 2014 حيث سجل من خلالها التمويل الاستثماري الموجه للشركات زيادة بنسبة 20.77 % هذه الزيادة كانت بنسبة 27.62 % للمؤسسات الكبرى 16.93% للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و8.20 % للتمويل الإيجاري، هذا يدل على التزام المصرف للتدخل باستمرار في المشاريع الاستثمارية المتوسطة والطويلة الأجل المنتجة للثروة والتي لديها مردودية عالية على الاقتصاد الوطني وعلى المصرف، كما بلغ جاري التمويلات العقارية الخام الموجهة للأفراد 1.8 مليار دج، أما فيما يخص إدارة المخاطر فقد قام المصرف بعدة إجراءات للتحكم في المخاطر وإدارتها سنة 2015 تتمثل في:

- تنقيط الشركات.
- التركيز حسب قطاع النشاط.
- دراسة المخاطر التشغيلية.
- اختبارات الإجهاد.
- تثبيت الحدود الائتمانية للعملاء.

كما تميزت سنة 2015 بالنسبة لهذا المصرف بما يلي:

- وضع مركزية أخطار المؤسسات والأفراد إذ أصبحت عملية منذ الثلاثي الأخير 2015.
- مواصلة دراسة مشروع ماستر كارد ومشروع الدفع الالكتروني.
- تدعيم الشبكة بفتح فرعين جديدين.
- تكوين عدد كبير من الموظفين من أجل تحسين الجدارة والفعالية العملياتية.
- سجل نشاط التمويل تطورا معتبرا في القروض الممنوحة الموجهة للاستثمار والهادفة إلى الحد من عملية الاستراد.
- عرف نشاط التجارة الخارجية انخفاض لأسباب معروفة متعلقة بسياسة السلطات النقدية في ميدان الواردات.

والجدول التالي يوضح أهم مؤشرات مصرف البركة الجزائري لسنتي 2014-2015 كما يلي:

الجدول 01: مؤشرات مصرف البركة الجزائري لسنتي 2014-2015 الوحدة مليون د ج.

البنود	2014	2015	الفرق بالقيمة	الفرق بالنسبة
مجموع الميزانية	162772	193 573	30 801	18.92
حقوق الملكية	23813	23 463	350-	1.47-
الودائع	125768	154 562	28 794	22.89
التمويلات	80888	96 453	15 565	19.24
خارج الميزانية	64072	61 083	-2 989	-4.66
الايراد المصرفي الصافي	7 473	7 818	345	4.62
الناتج الصافي	4307	4108	199	4.62-

المصدر: التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري 2015.

ارتفع إجمالي الموجودات بنسبة 19% ليبلغ 192.35 مليار دينار جزائري يعزى معظمها إلى ارتفاع بنسبة 41 % في محفظة الإجارة المنتهية بالتمليك جنبا إلى جنب مع ارتفاع بنسبة 7 % في ذمم مرابحة مدينة وزيادة بنسبة 21 %في النقد والأرصدة المصرفية يقابلها انخفاض بنسبة 12 % في محفظة السلم وانخفاض بنسبة 29 % في الموجودات الأخرى، ومن حيث القيم بالدولار الأمريكي أدى انخفاض قيمة الدينار الجزائري خلال عام 2014 إلى ارتفاع بنسبة 1 % فقط في إجمالي الموجودات الذي أنهى العام عند 1.87 مليار دولار أمريكي، على جانب المطلوبات ارتفع إجمالي حسابات العملاء بما في ذلك حقوق أصحاب حسابات الاستثمار بنسبة 23% ليبلغ 155.44 مليار دينار جزائري ولكن هذا التوسع الإيجابي ترجم إلى ارتفاع يبلغ 5 % فقط بالدولار الأمريكي ليبلغ 1.51 مليار دولار أمريكي، وكان لانخفاض قيمة العملة المحلية مقابل الدولار تأثير مماثل على الإيرادات والنفقات، ففي حين ارتفع إجمالي دخل المصرف من التمويلات والاستثمارات المشتركة بنسبة 20 % ليبلغ 6.78 مليار دينار جزائري مما أدى إلى زيادة 27 % في حصة المصرف بما في ذلك حصته كمضارب والبالغة 4.70 مليار دينار جزائري، فقد انخفض مجموع التمويلات والاستثمارات المشتركة بالدولار الأمريكي بنسبة 3% ليبلغ68 مليون دولار أمريكي والتي كان حصة المصرف منها 47 مليون دولار أمريكي أي أعلى بنسبة 3 % فقط عن عام 2014 كما بلغ إجمالي الدخل التشغيلي بما في ذلك الإيرادات من الخدمات المصرفية 83 مليون دولار أمريكي أي أقل بنسبة 11 % سنة 2014 عند احتسابه بالدولار الأمريكي في حين أن إجمالي المصروفات بقيت دون تغيير عند 34 مليون دولار أمريكي كما أن صافي الدخل التشغيلي بالدينار الجزائري ارتفع بنسبة 2 % ليبلغ 4.83مليار دينار جزائري بالمقارنة مع سنة2014 ، وهو يعادل 48مليون دولار أمريكي أي أقل بنسبة 18 % بالمقارنة مع العام السابق، بعد احتساب قيمة المخصصات المسترجعة والضرائب من العام2014 ، بلغ صافي الدخل 41 مليون دولار أمريكي وهو اقل بنسبة24 % سنة 2014، وفي عام 2015 أسس المصرف شركة خبرات العقارية وافتتح معهد التدريب المصرفي الإسلامي، مع ووضع أجهزة الصراف الآلي في جميع الفروع بالإضافة إلى المطارات المختارة ومحطات السكك الحديدية والموانئ ومحطات الحافلات وبموجب استراتيجية المصرف الخماسية يخطط البنك لافتتاح فروع جديدة ليصل مجموعة الشبكة إلى 50 فرع بحلول عام 2020.

كما يعتزم المصرف إنشاء وحدات إجارة وتكافل لخدمات التأمين تابعة له تحت مظلة المجموعة كوحدات متخصصة لهذه المنتجات بالإضافة إلى شركة إدارة الصناديق الاستثمارية لتمويل الأعمال الصغيرة والمتوسطة وهي شركة خدمات لإدارة منتجات التمويل الأصغر بالشراكة مع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف وشركة خدمات تكنولوجيا المعلومات وكذلك المشاركة في إنشاء مستشفى رئيسي جديد في الجزائر العاصمة، وتشمل خطط المصرف كذلك إطلاق الخدمات المصرفية عبر الإنترنت لعملائه من الشركات والأفراد وخدمات الدفع الإلكتروني والبطاقة الجديدة المتوافقة مع الشريعة ماستر كارد، كما إنه يسعى إلى بدء الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول كما استأنف في عملية تقديم تسهيلات لتمويل شراء السيارات بعد الحصول على موافقة المصرف المركزي.

2.7. استراتيجيات إدارة الخزينة في مصرف البركة الجزائري: تتمثل في:

أ- تخطيط التدفقات النقدية: يجب العمل على تصنيف وتحليل التدفقات النقدية والتوفيق بينهما حتى يتمكن المصرف من توفير درجة معينة من السيولة وذلك لمقابلة الاحتياجات التالية:

- الطلبات العادية والجارية لأصحاب الودائع الجارية.

- الطلبات العادية والفجائية لأصحاب الودائع الجارية.

- الطلبات العادية والفجائية لأصحاب الودائع الاستثمارية.

- المصروفات العادية للمصرف.

- طلبات التمويل المختلفة للصيغ المشاركة، المرابحة والمضاربة.

- انتهاز الفرص الاستثمارية المتاحة أمام المصرف.

ب- تطبيق قاعدة تناسب الآجال: كما يلي:

- الودائع الجارية تخصص للأرصدة النقدية والارصدة لدى المصارف والتمويل قصيرة الاجل مثل المرابحة.

- الودائع الاستثمارية تخصص نسبة منها للأرصدة النقدية والتمويل قصير الاجل فضلا عن التمويل طويل الاجل مثل مجالات المشاركة والمضاربة.

- ودائع التوفير تخصص للنقدية والارصدة لدى المصارف والتمويل قصيرة الاجل والاستثمارات طويلة الاجل.

- الاموال المملوكة للمصرف تخصص للأصول الثابتة والاستثمارات طويلة الاجل.

8. خلاصة: إن تطوير منتجات الخزينة بالمصارف الإسلامية يتطلب بذل المزيد من الجهود المشتركة من جميع الهيئات الشرعية والاقتصاديين وأصحاب الخبرة والمعرفة في جميع أنحاء الدول الإسلامية لمراجعة وابتكار وتطوير منتجات الخزينة وما تقوم عليه من أنظمة وعقود وما تعتمد عليه من آليات وأساليب مالية من خلال الدراسات والأبحاث الفقهية والاقتصادية وذلك لتوسيع منتجاتها ونشاطاتها المصرفية وفق مقاصد الشريعة الاسلامية وذلك بتوافر العوامل التالية:

- إيجاد بيئة تشريعية وقانونية قوية لتنظيم عملية إدارة الخزينة وضمان الحقوق لجميع الأطراف المتعاملة مع المصرف.

- العمل على تعيين إطارات مهنية من ذوي الكفاءة العالية والخبرة في هذا المجال.

- توفير التجهيزات المتطورة والوسائل التكنولوجية الحديثة للاستجابة السريعة لمتطلبات السوق ومقتضياته المالية تحقيقا لرغبات مختلف اطياف المجتمع وخاصة المسلمون.

- إدارة الخزينة أمر لا بد منه للمصارف الاسلامية لإدارة مخاطر التدفقات النقدية.

- تفعيل أدوات الرقابة السليمة على إدارة الأصول والخصوم لإدارة المخاطر.

- الرصد والمراقبة اليومية للتدفقات النقدية من قبل قسم التمويل من أجل ضمان استمرارية العمل والاستغلال الأمثل للأموال.

- العمل على تمركز أنشطة الخزينة ومنتجاتها لتوفير المزيد من الكفاءة والشفافية في معاملات المصرف الإسلامي

- العمل بشكل دائم ومتواصل مع أسواق العملات الأجنبية من خلال المتابعة اليومية للتداول في الأسواق العالمية وتقديم المشورة الفورية للعملاء حول هذه الأسواق وأوضاع معدلات الفائدة.

- استمرار مصرف البركة الجزائري في المحافظة على جودة الخدمات المقدمة للعملاء.

-على مصرف البركة الجزائري بناء علاقات مالية ومصرفية قوية لدعم إدارة الخزينة.

9. قائمة المراجع:

1- عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي (1998)، المصارف الاسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ص173.

2- محسن أحمد الخضيري (1995)، البنوك الإسلامية، إتراك للنشر والتوزيع، ط 2، ص 17.

3- عوف محمود الكفراوي (2001)، البنوك الاسلامية النقود والبنوك في النظام الاسلامي، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، ص 18-28.

4- فادي محمد الرفاعي (2004)، المصارف الاسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ص 25.

5- قسوا أمين، (2016/2015)، متطلبات تفعيل خدمات التمويل المصغر في البنوك الاسلامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، ص 68.

6- فليح حسن خلف (2006)، البنوك الاسلامية، عالم الكتب الحديث، الأردن، ص 93.

7- صالح صالحي (2003)، نوال بن عمارة، الصيغ التمويلية ومعالجتها المحاسبية بمصارف المشاركة، مجلة الباحث العدد 02، ص 51.

8- محمد البلتاجي، مشكلات إدارة الخزينة في المصارف الاسلامية، مؤتمر الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية من تنظيم هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية مركز البحرين للمؤتمرات 27/26 -05-2010.

9- فادي محمد الرفاعي، مرجع سبق ذكره- ص10.

10- برابح دلال (2018/2017) قياس الاستقرار المالي للبنوك الاسلامية في ظل الازمة المالية العالمية لسنة 2008، اطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة، ص 09.

11- سمير الشاعر، اشكاليات أعمال الخزينة في المصارف الاسلامية، مؤتمر الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية من تنظيم هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية مركز البحرين للمؤتمرات 27/26 -05-2010.

12- عبد العزيز بن سعد الدغيثر، هل يمكن أسلمة خزائن البنوك التقليدية، من الموقع:
http://alphabeta.argaam.com/article/detail/100417

13- غسان الطالب، الإدارة السليمة للخزينة، ضمانة للنجاح والتطور من الموقع:
http://www.ammanxchange.com/art

14- التقرير السنوي لمجموعة بنك البركة 2015 ص86.

15- http://www.arabnak.com

16- أحمد بن عبد الرحمان الجبير على الموقع http://www.alriyadh.com/394829

17- التقرير السنوي لمجموعة بنك البركة لسنة 2015 ص 27.